

اسلوب التعاقد الالكتروني

يعتبر العقد أحد أهم مصادر الالتزام إذ حظي بتنظيم تشريعي كبير في مختلف بلدان العالم، ولقد أدى التطور الهائل الذي توصل إليه العقل البشري في مجال التكنولوجيا إلى ظهور تقنيات حديثة يتم من خلالها إبرام العقود وعلى رأسها الإنترنت، وبذلك أصبحت الوسائل الإلكترونية للاتصال ذات أثر فعال ودور هام في إبرام العقود، فهناك مئات الآلاف من المعاملات والعقود التي تبرم يومياً من خلال الوسائل الإلكترونية، وتعتبر هذه العقود الإلكترونية المبرمة عبر الوسائل الإلكترونية جزء من التجارة المسماة بالتجارة الإلكترونية.

وفي العصر الرقمي الحالي، أصبحت العقود الإلكترونية أداة حيوية في عالم الأعمال والتجارة الإلكترونية. تقدم العقود الإلكترونية العديد من المزايا والفوائد التي أثرت بشكل كبير على طريقة إبرام الصفقات وتنفيذها.

بدلاً من الاعتماد على العقود التقليدية التي تتطلب الوثائق المطبوعة والتوقيعات الورقية، يمكن للأفراد والشركات اليوم إنشاء وتنفيذ العقود الإلكترونية بسهولة وسرعة باستخدام الوسائل الرقمية. هذا يساهم في توفير الوقت والجهد والموارد المادية.

واحدة من أهمية العقود الإلكترونية تكمن في قدرتها على توفير بيئة أكثر أماناً وحماية للأطراف المتعاقدة. فهي توفر آليات للتحقق من هوية الأطراف، وتسجيل التفاصيل والتوقيعات الرقمية. كما توفر أيضاً وسائل للتعديل والتعديلات الإلكترونية، مما يجعلها أكثر مرونة وسهولة في التعامل مع التغييرات.

لا يقتصر استخدام العقود الإلكترونية على المجالات التجارية فحسب، بل يمتد إلى مختلف المجالات مثل الخدمات الطبية والتعليم والحكومة الإلكترونية. هذا يعني أن الأفراد والمؤسسات يمكنهم إجراء المعاملات وتنفيذ الالتزامات بسهولة عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد ويزيد من كفاءة العمليات.

موقف المشرع العراقي من التعاقد عبر شبكة الإنترنت .

أما عن موقف المشرع العراقي بشأن مسألة انعقاد العقد عن طريق شبكة الإنترنت ، نلاحظ في هذا الخصوص أن المشرع قد اصدر قانونا ينظم التعاقد عبر الإنترنت قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012 ولكنه قد استبعد من تطبيق هذا القانون مجموعة من العقود والتصرفات القانونية ، وبالتالي يجب اجراء هذه العقود بالطرق العادية للتعاقد حيث نصت على ذلك المادة . 3 .

اولا . تسري احكام هذا القانون على

أ. المعاملات الالكترونية التي ينفذها الاشخاص الطبيعيون او المعنويون

ب . المعاملات التي يتفق اطرافها على تنفيذها بوسائل الكترونية

ج . الاوراق المالية والتجارية الالكترونية

ثانيا. لا تسري احكام هذا القانون على ما يأتي :

أ. المعاملات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والمواد الشخصية

ب . إنشاء الوصية والوقف وتعديل احكامهما

ج . المعاملات المتعلقة بالتصرف بالاموال غير المنقولة بما في ذلك الوكالات المتعلقة بها

وسندات ملكيتها وإنشاء الحقوق العينية عليها باستثناء عقود الايجار الخاصة بهذه الاموال.

د . المعاملات التي رسم لها القانون شكلية معينة

هـ . اجراءات المحاكم والاعلانات القضائية والاعلانات بالحضور و أوامر التفتيش وأوامر القبض والاحكام القضائية.

و. أي مستند يتطلب القانون توثيقه بواسطة الكاتب العدل .

، تضاف إلى ذلك المؤشرات التي تجيز إبرام العقد عن طريق شبكة الإنترنت الآتية :

(1) - ما نصت عليه المادة (104) من قانون الإثبات العراقي المرقم (107) لسنة 1979 إذ نصت على أنه (للقاضي أن يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية) فالمشرع العراقي أجاز للقاضي أن يستنبط من الوسائل العلمية أدلة في الإثبات ، فمن غير المعقول أن يأخذ المشرع من وسائل التقدم العلمي أدلة للإثبات عند الانتهاء ولا يجوز استعمالها عند الابتداء ، أي في مرحلة التفاوض وإبرام العقد .

(2) -سمح المشرع العراقي بإصدار سندات شحن إلكترونية فقضت بذلك المادة (142) من قانون النقل العراقي رقم (80) لسنة 1983 ، ومن المعلوم أن سندات الشحن تمثل دليلاً على ملكية البضاعة المشحونة وتُعد كذلك دليلاً على إثبات عقد النقل البحري وأداة لإثبات عملية شحن البضاعة على ظهر السفينة.

مما سبق يتضح ، أن المشرع العراقي ، قد أجاز استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة للتعبير عن إرادة الأطراف من أجل التفاوض أو إبرام العقد ،

مفهوم العقد الالكتروني

العقد الإلكتروني // هو تعاقد إلكتروني يتم تكوينه وتوثيقه وتنفيذه باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية. يختلف العقد الإلكتروني عن العقود التقليدية التي تعتمد على الوثائق الورقية والتوقيعات اليدوية.

كما وتم تعرف **العقد الإلكتروني** على أنه: الاتفاق الذي يتلاقى فيه القبول بالإيجاب على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، بوسائل مسموعة ومرئية تخلق تفاعلاً بين الموجب والقابل.

يمكن تعريف **العقد الإلكتروني** أيضا بأنه اتفاق رقمي يتم تشكيله وتوثيقه وتنفيذه باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، مثل البريد الإلكتروني، والتطبيقات الهاتفية، ومواقع الويب.

العقد الإلكتروني يمثل أيضا وثيقة قانونية ملزمة تحدد حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة في العلاقات التجارية. يتم تحديد شروط العقد الإلكتروني بوضوح ويجب أن يحتوي على عناصر مثل الأطراف المتعاقدة، والتواريخ، والشروط المالية، وآلية تسوية المنازعات.

ويمكن القول إن العقود الإلكترونية قدمت إضافة جوهرية للعلاقات التجارية والقانونية في العصر الرقمي. ومع تطور التكنولوجيا والتوجه نحو المزيد من الرقمنة والنمو والتطور.

ويمتاز العقد الإلكتروني بعدة مزايا منها:

1. وجود وسيط إلكتروني، ويتم الاتصال عادة عبر شبكة دولية تنقل تعبير الإرادة بشكل فوري، رغم التباعد الجغرافي. لذا يُعتبر الوسيط الإلكتروني العنصر الأساسي في هذه العقود، وخاصة تلك التي تُبرم عبر الإنترنت.
2. غياب التواجد المادي المتزامن بين طرفي العقد.
3. سهولة التوقيع والتنفيذ الفوري، وتوفير الوقت والتكاليف المرتبطة بالعقود التقليدية.
4. عقد يبرم عن بعد حيث يتم الإيجاب والقبول عبر وسائل سمعية بصرية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات الدولية، حيث يتفاعل الطرفان ضمن مجلس افتراضي.

مع ذلك، تواجه العقود الإلكترونية تحديات وقضايا مستقبلية. من بين هذه التحديات، تبرز مسائل الأمان والخصوصية، حيث يتعين ضمان حماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة التي تتعامل بها العقود الإلكترونية. يجب وضع إطار قانوني وتقني قوي لحماية المعلومات وتجنب اختراقات الأمان.

كما ينبغي أن يتم تطوير المعايير القانونية لتوفير قواعد واضحة وشاملة للعقود الإلكترونية، مما يسهم في حل المنازعات وتوفير الأمان القانوني للأطراف المتعاقدة. مع الحفاظ على التوازن بين الحاجة إلى الرقمنة وحماية المصلحة العامة وحقوق الأفراد.

وان الزيادة المضطردة في معاملات التجارة الإلكترونية أدت إلى زيادة كبيرة في العقود الإلكترونية المبرمة، مما جعل هذه التجارة واقعا عمليا فرض نفسه على المستوى الوطني والدولي، إذ دفع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسيترال إلى اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية في عام 1996 ونتيجة لتعاظم التعاقد الإلكتروني على المستوى الوطني فإن هذا الأمر خلق الحاجة لسن تشريعات وطنية خاصة بالمعاملات الإلكترونية، وذلك لظهور الكثير من التحديات القانونية حول العقد الإلكتروني،

المخاطر والتحديات التي تواجه العقود الإلكترونية

الحق في الخصوصية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية الفردية، حيث يتطلب احترام سرية المعلومات الشخصية وعدم انتهاكها. ومع تقدم تقنيات المعلومات، تزايدت المخاطر التي تهدد هذا الحق من خلال استخدام البيانات الشخصية بطرق غير مشروعة. إذ تتيح تقنيات المعلومات تخزين وتحليل كميات هائلة من البيانات، مما يسهل انتهاك الخصوصية. لذلك، بات من الضروري وضع نظم قانونية تحمي الحريات الفردية وتضمن أمنها .

ومن المخاطر التي تواجه العقود الإلكترونية:

- أن العقود الإلكترونية تبقى عرضة للاختراقات والسرقات الرقمية، مما يؤدي إلى فقدان المعلومات الحساسة أو تعديلها، كما أنه من الممكن تزوير المستندات الإلكترونية أو تعديلها بطرق غير مشروعة، مما يهدد مصداقية العقد.
- صعوبة التأكد من هوية الأطراف المتعاقدة الذي قد يؤدي إلى إبرام عقود غير ملزمة أو إلى حالات احتيال.
- اختلاف القوانين المتعلقة بالعقود الإلكترونية من دولة إلى أخرى، مما يخلق تحديات في تنفيذ العقود الإلكترونية عبر الحدود.
- مواجهة العقود الإلكترونية لمشاكل تقنية مثل الأعطال أو فقدان البيانات، مما يؤثر على تنفيذ العقد.
- عدم وضوح بعض القوانين المتعلقة بالعقود الإلكترونية قد يؤدي إلى تفسيرات متباينة ويعقد إجراءات التقاضي.
- غموض حول حقوق وواجبات الأطراف في حالة عدم الوفاء بالعقد يمكن أن يؤدي إلى نزاعات قانونية.

خطوات إبرام العقد الإلكتروني

1. إنشاء العقد: يقوم أحد الأطراف بإنشاء العقد إلكترونياً من خلال منصة معينة .
2. تعبئة البيانات: يتم إدخال كافة البيانات المطلوبة، مثل بيانات الطرفين، شروط العقد، مدته، والقيمة المالية .
3. الإرسال والقبول: ارسل العقد إلى الطرف الآخر عبر الوسيلة المحددة (رابط إلكتروني، بريد إلكتروني) .
4. التوقيع الإلكتروني: يقوم الطرف الآخر بقبول العقد وتوقيعه إلكترونياً، مما يضيف عليه صفة الالتزام .

التوقيع الإلكتروني يتضمن :

التوقيع الرقمي: يُعتبر التوقيع الرقمي أحد أنواع التوقيع الإلكتروني المعترف بها قانوناً. يتم استخدام تقنيات التشفير لإنشاء هذا التوقيع، حيث يتم إنشاء مفتاح خاص للشخص ومفتاح عام للتوثيق.

التوقيع البيومتري: يُعتبر التوقيع البيومتري أحد أشكال التوقيع الإلكتروني المتقدمة. يتضمن هذا التوقيع استخدام معلومات بيومترية فريدة للفرد، مثل بصمة الإصبع أو التوقيع الصوتي أو الشبكة الوجهية. تُسجل هذه المعلومات وتُستخدم للتحقق من صحة وهوية الشخص الموقع.

من أجل تأكيد هوية الأطراف المتعاقدة، يجب أن تتوافر عملية التوثيق الموثوقة. يمكن أن تشمل هذه العملية التحقق من الهوية عبر البريد الإلكتروني أو رسائل نصية قصيرة أو استخدام بطاقات الهوية الرقمية المعترف بها شرعاً، يتم اعتبار التوقيع الإلكتروني المعترف به قانوناً كتوقيع صحيح وملزم في العديد من الأنظمة القانونية.

التعامل مع النزاعات في التعاقد الإلكتروني

إذا نشأ نزاع بين المستخدم ومقدم الخدمة فيما يتعلق بالتعاقد الإلكتروني، يمكن اللجوء إلى عدة خيارات لحل النزاع:

1- الاتصال بخدمة العملاء: قد يكون التواصل مع مقدم الخدمة لحل المشكلة بشكل ودي هو الخيار الأول والأكثر فعالية.

2- تقديم شكوى إلى وزارة التجارة: يمكن للمستخدم تقديم شكوى رسمية إلى وزارة التجارة والاستثمار السعودية، التي بدورها تتولى التحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق المستخدم.

3- التحكيم أو اللجوء إلى القضاء: إذا لم تنجح الحلول الودية، يمكن اللجوء إلى التحكيم أو المحكمة المختصة للفصل في النزاع.